ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

بعد وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة واليمن.. «إسرائيل» بقيت لوحدها

ناقشت عنبال نسيم لوفتون، الباحثة في الشؤون اليمنية في الجامعة المفتوحة ومركز

ديان في جامعة تل أبيب وعضو منتدى دفورا، في حديث مع إذاعة» ١٠٣ إف إم» تهديد حركة أنصار اللّه في اليمن، لافتة الى أنّ وقف إطلاق النار الذي أعلنته الولايات المتحدة الأميركية ضد «التنظيم» اليمني أمر هش للغاية، كما هو الحال مع ميل «الحوثيين» (أنصار اللّه) في الماضي إلى الدخول في مفاوضات كانت تهدف بشكل خاص لالتقاط الأنفاس، وتعزيز أنفسهم للمرحلة المقبلة".

ووفق ما نقلت عنها صحيفة «معاريف الإسرائيلية»، قالت لوفتون «إن وقف إطلاق النار هذا له تداعيات إقليمية. وبحسب قولها، «من المثير للاهتمام أن نرى أن الأميركيين أدرجوا مؤخرًا «الحوثيين» (أنصار اللّه) كمنظمة إرهابية دولية، وعلينا أن نتساءل كيف أصبحوا مستعدين للتخلي عن ذلك بعد فترة. علينا أن نسأل عن هذا السلوك - نربطه بالمفاوضات مع إيران، وكذلك بالمحادثات الجارية بين السعوديين و«الحوثيين» (أنصار اللّه). هذا يتركنا وحدنا في المعركة معهم، على افتراض صمود وقف إطلاق النار هذا".

تبدو «الباحثة» غير متأكدة من معاقبة ما أسمتهم «المتمردين اليمنيين» في حال مهاجمة إيران، وفي هذا السياق، تقول «إنهم ليسوا وكلاء بالمعنى الذي نحدده للعلاقة بين إيران وحزب اللّه، أو الميليشيات الشيعية في العراق (التنظيمات المقاومة)، أو العناصر الإيرانية في سوريا قبل سقوط نظام بشار الأسد - فهذا أمر آخر. إنهم بالفعل جزء من محور المقاومة، لكنهم كيان محلي ينمو داخل اليمن منذ سنوات".

وأوضحت لوفتون أن التحالف بين هذه التنظيمات وطهران جعل منهم هيئة قوية ومؤثرة، قائلة: «صحيح أنهم ليسوا وكلاء لإيران، لكن تسليحهم العسكري وقدراتهم المذهلة هي نتيجة التحالف مع إيران".

وردًا على سؤال : هل يؤدي انتهاء الحرب إلى انتهاء «العنف» في اليمن؟ أجابت: «يقولون إن كل هذه النشاطات منذ البداية كانت تهدف إلى الضغط على المجتمع الدولي لوقف تصرفات «إسرائيل»، لكننا رأينا أيضًا تصريحاتهم بأنهم سيتخذون إجراءات ضد كل من يعمل على التطبيع مع «إسرائيل». أعتقد أنهم كانوا يقصدون المملكة العربية السعودية".

العهد

استطلاع لـ «معاريف»..«الائتلاف الحكومي» في أدنى مستوياته

قال الكاتب الصهيوني في صحيفة «معاريف الإسرائيلية» موشيه كوهين إنه «على خلفية سقوط صاروخ في مطار بن غوريون، وتوقّف معظم شركات الطيران الأجنبية عن تسيير الرحلات، وإرسال عشرات آلاف أوامر الاستدعاء للاحتياط استعدادًا لتصعيد القتال في غزة، بالإضافة إلى قضية «المختطفين» (الأسرى)، يسجل الائتلاف الحكومي هذا الأسبوع أدنى مستوى له منذ بداية العام: ٤٨ مقعدًا فقط، مقابل ٦٢ مقعدًا لمعسكر المعارضة، وهي أغلبية تتيح تشكيل ائتلاف حكومي دون الحاجة إلى الأحزاب العربية»، وذلك وفق استطلاع صحيفة «معاريف» الذي أجراه معهد «لازار للأبحاث» برئاسة الدكتور مناحيم لازار، وبالتعاون مع Panel4All.

كما أظهر الاستطلاع أن حزبًا بقيادة نفتالي بينت تراجع هذا الأسبوع بمقعدين ليصل إلى ٢٤ مقعدًا. وبهذا السيناريو، يرتفع ائتلاف نتنياهو بمقعدين ليصل إلى ٤٦ مقعدًا، لكن تبقى الأغلبية بيد معسكر المعارضة بقيادة بينت.

وفي سيناريو تُخاض فيه الانتخابات بوجود حزبين جديدين: أحدهما بقيادة بينت، والآخر لحزب «الاحتياطيين»، يحصل حزب بينت على ٢٢ مقعدًا، و«الاحتياطيين» على ٧ مقاعد. ومع إضافة باقي أحزاب المعارضة الحالية، يصل معسكر المعارضة إلى ٦٤ مقعدًا – تمامًا كما في السيناريو الذي يترشح فيه بينت من دون حزب «الاحتياطيين".

وردًا على سؤال: لو أجريت اليوم انتخابات جديدة للكنيست، لمَن كنت لتصوّت؟ الأجوبة كانت:

الليكود: ٢٣ مقعدًا (٢١ في الاستطلاع السابق)

"إسرائيل بيتنا": ١٧ (١٦)

معسكر الدولة: ١٦ (١٦)

حزب الديمقراطيين: ١٦ (١٥)

"يش عتيد": ١٣ (١٣)

"عوتسما يهوديت": ٩ (٩)

"شاس": ٩ (٩)

"يهدوت هتوراة": ٧ (٧)

"الجبهة العربية للتغيير": ٥ (٥)

"القائمة العربية الموحدة": ٥ (٥)

"التجمع الوطني الديمقراطي" (١,٩٪)

الصهيونية الدينية (٢,٣٪) – لم يتجاوزا نسبة الحسم.

الكتل:

"كتلة الائتلاف": ٤٨ مقعدًا (٥٠ سابقًا)

"كتلة المعارضة": ٦٢ (٦٠ سابقًا)

"الأحزاب العربية": ١٠ مقاعد

في حال ترشح حزب جديد بقيادة بينت (مع بقاء بقية الأحزاب دون تغيير):

"بينت": ٢٤ مقعدًا (٢٦ سابقًا)

"الليكود": ٢١ (١٩)

"حزب الديمقراطيين": ١١ (١١)

"إسرائيل بيتنا": ١٠ (١١)

"يش عتيد": ١٠ (١٠)

"عوتسما يهوديت": ٩ (٩)

"شاس": ٩ (٩)

"معسكر الدولة": ٩ (٨)

"يهدوت هتوراة": ٧ (٧)

"الجبهة العربية للتغيير": ٥ (٥)

"القائمة العربية الموحدة": ٥ (٥)

"التجمع الوطني الديمقراطي": (٢٪)

الصهيونية الدينية: (١,٨٪) – لم يتجاوزا نسبة الحسم.

"كتلة نتنياهو": ٤٦ مقعدًا (٤٤ سابقًا)

"كتلة المعارضة بقيادة بينت": ٦٤ (٦٦)

"الأحزاب العربية": ١٠ مقاعد

وأظهر الإستطلاع أيضًا أن قرابة نصف «الإسرائيليين» (٤٧٪) يعتقدون أن الطريقة الصحيحة للعمل في موضوع التجنيد هي إرسال أوامر استدعاء لكل من تنطبق عليهم شروط الخدمة، كما وجّه رئيس الأركان.

٤٠٪ يفضلون سن قانون تجنيد تدريجي يشمل الحريديم.

١٣٪ لا يعرفون أو لم يحددوا موقفهم.

وحول إضراب المعلمين:

٥٨٪ يؤيدونه

٣٠٪ يعارضونه

١٢٪ دون رأي

تم إجراء الاستطلاع يومي ٧ و٨ أيار/مايو، وشارك فيه ٥٠٠ شخص يمثلون عينة تمثيلية من «السكان» (المستوطنين) البالغين في «إسرائيل» (يهود وعرب)، بهامش خطأ أقصى يبلغ ٤,٤٪.

بناء الدولة لا يستقيم مع الإعلام المتفلت

خضر رسلان

في زمن الأزمات المتراكمة والتحديات المصيرية التي تواجه لبنان، لا يمكن الحديث عن بناء دولة عادلة وراسخة دون التوقف مليّاً أمام دور الإعلام، الذي يُفترض أن يكون شريكاً في الإصلاح، وحارساً للحقيقة، لا معوَل هدم يُستخدم لتصفية الحسابات أو تأجيج الفتن. إنّ الدولة لا تُبنى إلا على مؤسسات ذات ثقافة وطنية سليمة، والإعلام أحد أبرز مفاتيح هذه الثقافة.

لقد تحوّل الإعلام في لبنان، في كثير من المحطات، من سلطة رقابية حرة ومسؤولة إلى منبر للفوضى ووسيلة للابتزاز السياسي. فبدعة نشر الاتهامات دون أدلة تحت عنوان «الاتهام السياسي»، وبثّ تقارير لا تستند إلى حقائق موثّقة، باتت ظاهرة خطيرة، لا تمسّ الأفراد فحسب، بل تُهدّد السلم الأهلي، وتُعمّق الشرخ في مجتمع مأزوم أصلاً. كم من التقارير المبنية على الكذب والتدليس أشعلت الشارع، وأثارت مشاعر الغضب، قبل أن يتبيّن لاحقاً أنها مجرد فبركات خبيثة!

ومن الأخطر أنّ بعض وسائل الإعلام باتت رهينة لأجندات خارجية، تموّلها وتوجّهها وفق مصالحها، فتتحوّل إلى أدوات تنفيذ سياسي وأمني لا علاقة لها بمصلحة الوطن. هذه القنوات، التي تنطق بلهجات غير لبنانية في الجوهر، لا تهدف إلا إلى زرع الشقاق، وتسويق أفكار لا تنبع من وجدان اللبنانيين، بل من جيوب المموّلين. في كلّ محطة مفصلية، نجد منابر بعينها ترفع الصوت حين يُطلب منها، وتهاجم وتحرّض حسب الإيعاز، ما يجعلها شريكة في ضرب الاستقرار، لا مجرّد ناقلة للخبر.

الإعلام الذي يفتقر إلى المهنية، ويتعامل بازدواجية مع الوقائع، هو إعلام مأجور لا يستحق الثقة. فالتعاطي مع الأحداث بمعايير مزدوجة، حيث تُضخّم أخطاء طرف ويُغضّ الطرف عن تجاوزات طرف آخر، ينسف أبسط مفاهيم العدالة والإنصاف، ويُفقد المواطن ثقته بوسائل الإعلام، وينسحب هذا الشعور بطبيعة الحال على الدولة ومؤسساتها.

نعم، لا حرية بلا مسؤولية، ولا مهنة بلا أصول. الإعلام المهني هو الذي يلتزم بالموضوعية، ويعكس الوقائع بشفافية، وينقل وجهات النظر المتعددة دون تحريض أو تحيّز.

هو الذي يتحقق من المعلومة قبل نشرها، ويتجنّب الإثارة من أجل الربح السهل أو الشعبوية الرخيصة. هو الإعلام الذي لا يتحوّل إلى منصة لاغتيال السمعة أو لإشعال النزاعات...

لقد آن الأوان لإقرار قانون إعلام عصري وعادل، يوازن بين الحرية والمسؤولية، ويُحاسب من يروّج للأكاذيب أو يرتهن للخارج. فبناء الدولة يحتاج إلى إعلام حقيقي، لا إلى أبواق مأجورة، ولا إلى شاشات تتحوّل إلى ساحات حرب.

في النهاية، لا يمكن أن نطالب بمحاسبة الفاسدين، ولا ببناء مؤسّسات، إذا كان الإعلام - وهو مرآة المجتمع - مشروخاً ومشوّهاً. فإصلاح الإعلام هو المدخل الطبيعي لإصلاح الدولة.

المقاومة وحرب غزة

التهديد ببدء حملة عسكرية برية يشترك فيها عشرات آلاف جنود جيش الاحتلال لاجتثاث حركة حماس كان عنواناً مشتركاً لتصريحات قادة كيان الاحتلال، ودعا بنيامين نتنياهو حركة حماس إلى رفع الراية البيضاء لتفادي المصير المحتوم.

يعرف نتنياهو أن شكوكاً كثيرة تحيط بالحملة العسكرية التي يتحدث عنها في ضوء المشاكل التعبوية التي يعانيها جيشه، حيث يتمرد جنود الاحتياط ويمتنعون عن الالتحاق بالجيش بنسب زادت عن ٥٠٪، وحيث الفراغات في هياكل القوى النظامية وخصوصاً وحدات النخبة تجعلها عاجزة عن القتال بكفاءة عالية، إضافة إلى نتائج تراجع الروح القتالية داخل

هذه الوحدات وتأثر الجنود والضباط بما يجري في المجتمع وما يشهده من انقسامات حول الحرب التي تبدو بلا أفق بعد سنة ونصف من بدئها.

بالمقابل يعرف الفلسطينيون أن معاناتهم مع حرب الإبادة من قتل وتدمير وجوع لن يحل مكانها الأمن والحياة الكريمة إن هم استسلموا وإن ألقت مقاومتهم السلاح، وفي الذاكرة الفلسطينية سابقة مجازر صبرا وشاتيلا بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها من بيروت عام ١٩٨٢، عندما صدّقوا أن إلقاء السلاح والاطمئنان للضمانات الدولية يكفيان لمنع المذابح بحقهم، ولذلك فهم يرون أن خيار الحرب ليس خياراً جيداً، لكنه ليس الأسوا إن تمّت مقارنته بإلقاء السلاح كشرط لوقف الحرب.

على مستوى البنية المقاتلة تبدو المقاومة بحال أفضل بكثير من جيش الاحتلال، حيث انضمام الشباب الفلسطيني إلى فصائل المقاومة أكثر أمناً من بقائهم خارجها، وهم عرضة للقتل المفتوح يومياً، بينما هم كمقاومين يتبعون طرقاً للحماية ويملكون مواقع وتحصينات وأنفاقاً تجعل تعرّضهم للموت أقل، بعكس المستوطنين المطلوبين للالتحاق بالجيش للقتال في غزة، وبسبب المصير القاتم الذي ينتظرهم فهم يقاتلون بروح عالية طلباً للنصر أو الاستشهاد، بينما الجنود الآتين رغما عنهم إلى حرب ميؤوس منها، فيقاتلون رغماً عنهم وينتهزون أول مناسبة للهرب أو التمرّد.

ما تقوله وقائع الحرب في غزة يؤكد الطريق المسدود أمام حرب نتنياهو، ويقول إن هذه الحرب قد تستمر طويلا ويسقط فيها آلاف الشهداء الفلسطينيين من المرض والجوع والقتل، لكن تحقيق النصر الذي يريده نتنياهو عسكرياً أو سياسياً مستحيل.

البناء

سفير الولايات المتحدة في الكيان: لسنا ملزمين بالحصول على إذن من «إسرائيل» لعقد اتفاق مع «الحوثيين»

قال السفير الأميركي لدى كيان العدو مايك هاكابي في مقابلة بُث جزء منها على «القناة ١٢ الإسرائيلية» يوم الخميس «إن رد الولايات المتحدة على هجمات» الحوثيين» (أنصار اللّه) المدعومين من إيران ضد «إسرائيل» يعتمد على ما إذا كانت تُلحق ضررًا بمواطنين أميركيين".

وقال هاكابي في مقتطف من المقابلة الكاملة، المقرر بثها نهاية الأسبوع: «الولايات المتحدة ليست مطالبة بالحصول على إذن من «إسرائيل» لعقد تفاهمات من شأنها أن توقف «الحوثيين» عن إطلاق النار على سفننا".

وجاءت تصريحات هاكابي عقب إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب المفاجئ يوم الثلاثاء عن اتفاق هدنة ثنائي بين أنصار اللّه في اليمن والولايات المتحدة.

وقال حاكم أركنساس السابق لـ«القناة ١٢»، «إن فهمه للسياسة الأميركية في هذا الشأن جاء بعد حديث مع ترامب ونائب الرئيس جيه دي فانس".

وأضاف: «هذا ما يمكنني قوله، لأنني تحدثت مع الرئيس ونائب الرئيس الليلة الماضية... يوجد ٧٠٠ ألف أميركي يعيشون في «إسرائيل». إذا قرر «الحوثيون» (أنصار اللّه) الاستمرار في استهداف «إسرائيل» وتسببوا بأذى لمواطن أميركي، فإن ذلك يصبح شأنًا أميركيًا مباشرًا".

وعندما سألته «القناة ١٢» لتوضيح ما إذا كان ذلك يعني أن الولايات المتحدة ستتدخل ضد الجماعة «المتمردة» فقط إذا أصيب مواطن أميركي بصاروخ «حوثي»، قال السفير: «المسألة تتعلق بما يصبح شأننا مباشرة».